رأي القدس

«القاعدة» تعاود البروز في الرياض

■ فوجئ المواطنون السعوديون، وهم في غمرة انشغالهم بمتابعة مباريات منتخب بلادهم في تصفيات كأس العالم النهائية في المانيا، باعلان متحدث رسمي عن حدوث اشتباكات في احد احياء العاصمة الرياض، اسفرت عن مقتل ستة متشددين، يشتبه في ان لهم صلة بتنظيم «القاعدة»، وشرطي، واصابة العديد من رجال الامن.

عنصر المفاجأة يأتي من عدة امور رئيسية، ابرزها ان هذه الاشتباكات وقعت في العاصمة الرياض، وبعد اشهر من الهدوء، دفعت البعض للاعتقاد بان السلطات نجحت في استئصال هذا التنظيم وانصاره بشكل نهائي.

الانباء تضاربت حول الأسباب التي ادت الى انفجار هذه الاشتباكات والظروف المحيطة بها، ومدى صحة الرواية الرسمية في هذا الخصوص. فالبيان الصادر عن وزارة الداخلية، قال ان قوات الامن طوقت منزلا تحصن فيه هؤلاء استعدادا للاقدام على اعمال تفجير في وسط العاصمة، ولكن المتشددين فتحوا النار عليها، وحدث تبادل لاطلاق النار ادى الى وقوع هذا العدد الكبير من القتلى في صفوف المتشددين.

وبغض النظر عن صحة او عدم صحة الرواية الرسمية، فان تمركز هؤلاء في منزل في حي النخيل الراقي في قلب العاصمة الرياض، وهو المكان نفسه الذي تحصنت فيه خلية اخرى، جرى الصدام معها قبل بضعة اشهر، يوحي بان التنظيم ما زال قويا، ويملك وسائل اتصال قوية، ويحظى بدعم اوساط سعودية.

فالقوانين السعودية المتعلقة بمكافحة الارهاب تمنع المواطنين تأجير منازل لاي شخص دون التحقق من هويته، وابلاغ وزارة الداخلية مسبقا قبل توقيع صك التأجير، والا تعرض المالك لعقوبات شديدة.

وهناك تفسيران لمثل هذا الامر، الاول ان تكون هذه الخلية نجحت فعلا في اختراق قوات الامن، واستأجرت المنزل باوراق مزورة، او ان المنزل مملوك فعلا لاحد المتعاطفين مع تنظيم «القاعدة» وقرر وضعه في خدمة عملياتها.

ومن غير المستبعد ايضا ان تكون هذه الخلية غير تابعة لتنظيم «القاعدة»، ولكن السلطات ارادت ان تبرز كفاءتها وسيطرتها على الاوضاع الامنية بالكشف عن هذه الخلية ومهاجمتها، فالمملكة العربية السعودية ليست معروفة باطلاق الحريات الصحافية، حيث تخضع وسائل الاعلام لاجراءات رقابة مشددة، وبالتالي يصعب التحقق من مصداقية بعض البيانات الرسمية.

المرجح ان يكون تنظيم «القاعدة» ما زال قويا في المملكة العربية السعودية، رغم الضربات المتلاحقة التي تعرض لها من قبل قوات الامن، وأدت الى مقتل العديد من قياداته وكوادره. وتساهم الظروف المحلية المتمثلة في انتشار الفساد وغياب التوزيع العادل للثروة بين المواطنين، والاقليمية المتمثلة في الحرب الدائرة حاليا في العراق، ونجاح المتشددين الاسلاميين المنطوين تحت مظلة تنظيم «القاعدة» في بلاد الرافدين في زعزعة الاحتلال الامريكي والحاق خسائر كبيرة في صفوف قواته والقوى الامنية المحلية المتعاونة معه، تساهم هذه الظروف المحلية والاقليمية في تعزيز فرضية ازدياد قوة تنظيم «القاعدة».

وترجح اوساط عديدة خبيرة في التنظيم واستراتيجياته وطريقة عمله، ان يكون بعض المتشددين السعوديين الذين حاربوا في العراق تحت امرة تنظيم «القاعدة» قد بدأوا في العودة الى بلادهم بعد ان اكتسبوا خبرات كبيرة في التدريب العسكري والمعارك الميدانية، وقرروا توظيف هذه الخبرات في اطار مخططهم الاستراتيجي في زعزعة استقرار النظام.

فاللافت ان تنظيم «القاعدة» نجح في تعطيل صناعة النفط العراقية، من خلال نسف انابيب التصدير الى تركيا وسورية، وشل هذه الصناعة التي تشكل مصدر الدخل الرئيسي في البلاد. ومحاولة خلية من التنظيم نفسه مهاجمة مجمع النفط الرئيسي في ابقيق في المنطقة الشرقية، هي احد ابرز الادلة على محاولة العائدين من العراق ممارسة الاستراتيجية نفسها في ضرب الصناعة النفطية السعودية.

السلطات الامنية السعودية قد تكون نجحت في القضاء على خلية «القاعدة» في حي النخيل الراقي ومنعتها من تنفيذ هجماتها، مثلما قالت في بيانها، ولكن الاثر النفسي الذي تتركه اشتباكات كهذه، وفي قلب العاصمة السعودية، سيظل باقيا لفترة طويلة، ليؤكد ان القضاء على تنظيم «القاعدة» ما زال هدفا ليس سهلا، بل اكثر تعقيدا مما يتصوره الكثيرون.

سورية: حيث لا يكتشف الفاسد الاّ بعد انشقاقه!

حكم البابا

■ لو كنت موجوداً في دمشق، ساعة قراءتي لرد الدكتور فايز الصايغ المدير العام لهيئة الاذاعة والتلفزيون السورية على اعلان نائب دمشق السابق، وأحد معتقلي ربيعها مأمون الحمصي عن اطلاق حملة دولية للافراج عن معتقلي الرأي في سورية، لبادرت فوراً للاتصال بالدكتور الصايغ والاطمئنان على صحته، والتأكد بأنه لم يصب بضربة شمس حزيرانية قاسية، أدت الى ارتفاع شديد لدرجة حرارته، ودخوله في مرحلة من الهذيان، دفعته للمطالبة بكشف حقيقة الوضع المالي لمأمون الحمصي، باعتبار أن الدكتور الصايغ يعرف أن لوزارة المال ضرائب كثيرة في ذمة الحمصي، وهو ما جعله يهرب من الديون المتراكمة عليه الى الأمام من خلال السياسة، فلا يمكن لي أن أتصور صدور مثل هذا التصريح وعن الدكتور فايز الصايغ بالذات، مالم تكن حرارته قد تجاوزت الأربعين، وقد وصل الى المرحلة التي لم يعد فيها بامكانه التوقيع في ذيل ورقة تبدأ بأنا الموقع أدناه أقر وأنا بكامل قواي العقلية، وتجاوز الخط الذي يسمح له بتقديم شهادة في أية محكمة، وتخطى النقطة التي تلزمه بالعبادات كونه وصل الى المرحلة التي تنطبق فيها عليه القاعدة الشرعية: اذا أخذ ما أوهب أسقط ما أوجب!

فلو كان الدكتور فايز الصايغ بكامل وعيه كان سيتردد بالتأكيد قبل اتهام النائب الحمصي بالفساد، وكان أقلها سيذكر تقريراً صدر عن الهيئة المركزية للرقابة والتفتيش في سورية، وصادق عليه رئيس وزرائها محمد ناجي العطري، في أيار (مايو) 2005 اتهمه بالتسبب بخسارة 12 مليون ليرة سورية من المال العام، عندما كان مديراً عاماً لوكالة الأنباء السورية سانا، وطالب بكف يده ومعاقبته، وعندها بالتأكيد ما كان ليتبرع بالادلاء بتصريحه، فيما لو كان اتهامه للنائب الحمصي بالفساد أتى تبرعياً وطوعياً، أو كان سيلف ويدور طويلاً محاولاً الاعتذار لمن طلب منه اطلاق تصريحه، مذكراً اياه بوضعه المحرج فيما لو كان تصريحه تنفيذاً لأوامر وتطبيقاً لتوجيهات، اللهم الاّ اذا كان الدكتور الصايغ يتعامل مع ذاكرته بطريقة عملية الفورمات التي تستخدم لمحو ذاكرة أجهزة الكومبيوتر، ويظن أن السوريين الآخرين يستخدمون نفس قرص الاقلاع الذي يستخدمه للقيام بفورمات لذواكرهم، ونفس نسخة الويندوز لبرمجتها من جديد!

لست محامي دفاع عن النائب السابق مأمون الحمصي، وان كنت أظن أن من واجب أي حر أن يدافع عن القضية العادلة في اطلاق سجناء الرأي السوريين التي غادر من أجلها الحمصي بلده، ولكن يحق لي أن أسأل من واجب احترامي لعقلي لماذا لم يتهم الحمصي بالفساد قبل أن يطلق تصريحه، ولماذا قضى في السجن خمس سنوات بتهم عديدة منها محاولة تغيير الدستور بوسائل غير مشروعة، واضعاف الثقة بالدولة، واثارة النعرات الطائفية، وقدح وذم مؤسسات الدولة، ولم يرد بينها أي تهمة تخص التهرب الضريبي أو الفساد. وربما كان على الدكتور الصايغ أن يجد طريقة مختلفة للرد على حملة مأمون الحمصي، غير الاكتشاف المتأخر لفساده كونه يذكر بالمشهد الكوميدي بامتياز لجلسة مجلس الشعب السوري التي تبارى فيها نوابه باتهام نائب الرئيس السوري السابق عبد الحليم خدام بالفساد، بعد أن قضى أكثر من أربعين عاماً يتنقل بين مناصب رفيعة في الدولة، ومن دون أن يجرؤ أحد على اتهامه بالفساد، على الرغم من أن التهم التي وجهت اليه بخصوص أحداث محددة تعود الى سنوات ماضية، وبدا من خلال جلسة مجلس الشعب أن نوابه كانوا على علم بها ابان وقوعها، مما جعل الجلسة البائسة تعتبر بمثابة خدمة مقدمة من المجلس للسيد خدام.

خوفاً مني على سمعة سورية ومن أن يتحول ملف محاسبة الفساد فيها الى فاصل ترفيهي كما هو الآن، حيث أصبح فاسدوها المعتمدون من قبل جهاتها الرسمية ووسائل اعلامها، لايظهرون الاّ في حالة انشقاقهم عن النظام، أو اختلافهم مع سياساته، أقترح على السلطة تقديم قائمة ولو مبدئية بفاسدين محتملين، حتى يستطيع السوري تصديق روايات الدكتور الصايغ عن فسادهم في حال انشقاقهم، ومن دون أن يفكر بالسؤال عن درجة حرارته، وما اذا كان يحتاج الى قرص خافض للحرارة في فمه، أو لكيس مليء بالثلج فوق رأسه!

قراءة في بعض أسباب العداء للعروبة والوحدة العربية

محمد عبدالحكم دياب *

■ يطالعنا «منبر القدس» كثيرا بتعليقات وآراء عن ظواهر أهملت عفوا أو عمدا، ومن التعليقات التي لفتت النظر في هذه الصفحة المتميزة لـ«القدس العربي» في 15 حزيران (يونيو) الجاري، كانت لرئيس مركز دراسات الحياة السياسية السورية في باريس: محمد عجلاني، وحمل عنوان «محنة الفكر القومي العربي».. أشار فيه الى الهجوم العنيف الذي يتعرض له الفكر القومي العربي، بصورة لم يتعرض لها فكر آخر، وذكر أن محاربة أي اتجاه قومي وحدوي هي الأساس، وكيف أن الغرب، في القرن التاسع عشر، لم يقبل بمحمد علي وابنه ابراهيم عندما وحدا مصر وسورية، وحدث نفس الشيء مع عبد الناصر الذي وحد مصر وسورية عام 1958، فالعرب، ممنوع عليهم أن يتوحدوا رغم وجود وحدة أوروبية ووحدة ألمانية، وربما وحدة كورية، حسب قوله. وانتقل الى المشهد الحالي وهو مشهد تنتزع فيه الهوية العربية عن الأشخاص والأماكن، وتستأصل الفكرة من الرؤوس، وانتهى مطالبا بوضع حد لهذه الهجمة الشرسة ضد كل ما هو عربي ومسلم.

وفي الحقيقة أن الكاتب طرق موضوعا يواجه بالتقصير وعدم الاهتمام، نتيجة التركيز على الأحوال والمشاكل القطرية والداخلية، وهذا التقصير لا يخفيه اعتذار ولا يبرره انشغال. فالبحث في الموضوع وأسباب الظاهرة، وما ومن يقف وراءها مهم وضروري.. لأن الظاهرة لا توجد بذاتها أو لذاتها.. وتحدث اما افرازا لظرف، أو ترجمة لخطة، أو أداء لوظيفة، وكل هذا توفر في الحرب الضروس ضد الوحدة العربية والفكر الداعي والمؤيد لها، وحتى ما هو أدنى منها بكثير، وبالتبعية لكل أنصارها، وفي المقدمة منهم حملة الفكر القومي العربي. فالقناعة الراسخة لدى رواد الحضارة الغربية، وأنصار التوجهات العنصرية هي أن العرب ليسوا غير قبائل وطوائف وجماعات متناحرة، لا رباط بينها، وأذكر أن شابا سعوديا نابها قال لي كلاما لا أنساه، في مطلع ثمانينات القرن الماضي، تبريرا لحرق آلاف من النسخ لمطبوعة «ثقافية» سعودية واعدامها، لورود كلمة «اتحاد» على غلافها، وأردت أن أعرف سبب هذا السلوك الجنوني غير المبرر، لاعدام مطبوعة حكومية وصفت بأنها «ثقافية». قال الشاب ليعلم القاصي والداني أن القاموس السعودي يخلو من فعل وحدّ يُوحد توحيدا، وكل مشتقاته، ولأن كلمة «اتحاد» حاولت الدخول الى القاموس السعودي دون استئذان. فكان ما كان، وتسبب ذلك في هذه الخسارة الباهظة، وحتى تلك اللحظة لم أكن أتصور أن العداء للفظ الوحدة، لا قضيتها فقط، ينال هذا الرفض والسخط والكراهية، وبعد أن خبرت السياسة الرسمية السعودية فيما بعد، وحتى مرحلة «صهينة» القرار الرسمي العربي الراهنة، وجدت أن كلام ذلك الشاب عبر بصدق، ربما دون قصد عن طبيعة «الثقافة» الرسمية السعودية.

وقبل التعرف على أسباب هذه الظاهرة علينا أن ننظر الى داخلنا، ونتطلع حولنا، وسوف نجد أن أغلب تصرفاتنا، ومجمل قيمنا تخدم النزوع الانعزالي النافذ الى كل مسام الجسم الرسمي العربي، فروح العصبية ومنطق العشيرة وانغلاق الطائفة، فوق مصلحة الأمة وروحها. واذا بدأنا بالنخب السياسية ثم بالنخب الثقافية والفكرية المؤثرة في الرأي العام والتي تلعب دورا وضحا في توجيهه، وسوف نجدها أسيرة جهلها بالمنطقة. وتكوينها وحضارتها، وبجانب أنها أراحت نفسها من عناء البحث الذي يجعلها في تناغم مع تطلعات وطموح أهلها. وبدلا من ذلك تركت أمر تسيير أمور المنطقة لغيرها، وتنازلت طواعية عنها للقوى الخارجية، وذلك مقابل قيامها باحدى مهمتين. الأولى مهمة السمسار، الذي يحصل على حصته. ثمنا لتسليم ادارة الموارد والثروات الوطنية، بشرية ومادية واستراتيجية لسادة االغرب، وهذه السمسرة توفر له حياة الترف والبذخ واستعباد البشر، وهو مطلب كاف لهذا النوع من النخب السياسية.. والنخب العربية، بصورتها الغالبة تفضل السمسرة على عناء العمل والجهد وتلبية مطالب التقدم ومستلزماته. وحتى هذه اللحظة من النادر أن تجد مسؤولا عربيا يتخلى عن هذه الوظيفة، بل نجده يحتكرها لنفسه ويسعى لتوريثها لسلالته من بعده. ومثل حسني مبارك بارز في هذا المجال. دائم الأخذ دون عطاء ولا يقبل بوجود مساعدين خوفا من مشاركتهم له، ولا يقبل بغير طواقم الأتباع والموالي والعسس والجلادين. ينفذون أوامره ويتجنبون نواهيه، والقبول بمهمة السمسرة أساسه تطلع كاذب الى السيادة فوق الأضعف والأقل حظا وحظوة، الا أن السمسرة لا تؤهل صاحبها للسيادة، وكل ما يستطيعه هو أن تجعل منه مندوبا وراعيا لشؤون السادة الأصليين.

أما المهمة الثانية فهي مهمة العراب فالمسؤول الرسمي العربي لا يستطيع أن يعمل الا لحساب «معلم» أكبر، يغطي على جرائمه وينفذ بعضها، نيابة عنه.. ويحصل مقابل ذلك على نصيب من النفوذ وضمان الاستمرار.. هل هناك من سمع أو شاهد عربا يمولون حروبا توجه الى صدورهم؟ ولم يبق هذا الموقف غريبا أو مستهجنا من النخب الرسمية العربية، منذ مطلع تسعينات القرن الماضي، ومعجزة النظام العربي الرسمي أنه جعل من الحروب ضد النفس أكثر الاستثمارات ربحا وعائدا في التاريخ. فحرب الخليج الثانية تكلفت 30 مليار دولار، ودفع فيها العرب 60 مليارا.. صفقة حققت ربحا قدره مئة في المئة، وتفوقت صورة من أداروها على صورة المرابي التقليدي في الادب العالمي، خاصة أدب وليام شكسبير. وبعد أن حققوا أضعاف أضعاف المبلغ المدفوع. فان الغزاة تمكنوا من تمويل تكلفة عودتهم الفعلية الى المنطقة من الجيب العربي المثقوب، ولو أخذت هذه المبالغ عنوة لقلنا انه الاضطرار، وهذه البدعة شجعت على اتمام الغزو الحالي للعراق، ولن يختلف الموقف عن سابقة حرب الخليج الثانية، بعد أن شاركت دول محيطة بالعراق، ان لم يكن بتحويل أرضها التي قواعد انطلق منها الغزو، فانها قدمت كل التسهيلات الأرضية والبحرية والجوية.. فتحت حدودها لدخول قوات خاصة لتقوم بمهمات سبقت يوم الغزو الفعلي بشهور، ووفرت الامدادات الميدانية، والحماية في الطرق والممرات المائية العربية!!.

وعلى المهتم برصد ظاهرة العداء السافر للفكر القومي العربي، وللقوى الداعية للوحدة ألا يغفل طبيعة النظام الرسمي العربي، والذي تمثله جامعة الدول العربية، ودوره السلبي. وعلى الرغم من أننا من دعاة دعم الجامعة، على أمل توفير بعض الظروف الموضوعية للتماسك، الا أن هذا لا ينفي ما تقوم به من دور في تثبيت الأمر الواقع، فجامعة الدول العربية وان كان قصورها معبرا عن الحالة الرسمية للعرب، فان دورها مقنن ومخطط له. بنصوص ميثاقها الذي حصر دورها في مهمتين رئيسيتين، الأولى هي التنسيق بين الدول الأعضاء، فليس في نصوص الميثاق كلمات أو عبارات مثل التضامن أو التكتل أو التوحد، أو ما شابه ذلك، والنصوص الواردة ملزمة للأعضاء، وهذا يمثل أساس المهمة الثانية.. مهمة الحفاظ على استقلال الدول الموقعة على الميثاق، والاستقلال هنا ليس بالمعنى الاصطلاحي الايجابي، انما بمعنى حصر استقلال الدولة العربية عن الدولة العربية الأخرى، ولا يعني النص رفض التبعية أو عدم قبول الهيمنة الخارجية، وهذا يساعد في تجريم «الفعل الوحدوي» باعتباره تدخلا في الشؤون الداخلية العربية، وأي موقف في اتجاه التوحيد أو التكتل أو التضامن، يعتبر كذلك، وهذا المعنى السلبي للاستقلال جعل الجامعة تتعامل مع الغزو، الذي ألغى العراق الموحد من على خريطة العالم، فسمحت لمندوب «مملكة الطوائف» العراقية باحتلال مقعد الدولة التي كانت، وتلبي دعوة المشاركة في «العملية السياسية» التي يتولاها ويشرف عليها الاحتلال، وفي فلسطين تساهم في حرب التجويع، التي ما كانت لتتم دون اقرار النظام الرسمي العربي لها.

وحتى الفترات الاستثنائية في التاريخ العربي المعاصر، أثناء حقبة ستينات القرن الماضي، عندما استطاعت مصر أن تنشط اتفاقية الدفاع العربي المشترك، وتقيم القيادة العربية الموحدة، وتنشئ منظمة التحرير الفلسطينية وتبني جيش التحرير الفلسطيني، وفور تلاشي الدور المصري، وغيابه، عاد التوجه الانعزالي، وصارت له الكلمة الفاصلة في تقرير المصير العربي، وجعل نصوص اتفاقيات كامب ديفيد، ووادي عربة، وأوسلو، ومعاهدات التطبيع، المعلنة والسرية، مع بقية الدول الأعضاء ناسخة لكل نص يدعو للتماسك والتكتل.

وعندما نأتي الى النخب الثقافية، نجد أن الرخاوة طبعت مواقف كثيرين من المحسوبين على الثقافة والفكر، وصار الثبات على المبادئ حالة استثنائية، وجاءت الرعاية فوق العادية لـ«مداحي ملوك الطوائف العربية» والثروات الباهظة التي تهبط على هؤلاء المداحين من سماوات قصور الحكم، وأجهزة الأمن المحلية، والمخابرات الأجنبية، لتزيد الموقف تعقيدا، بجانب أن آفة الاغتراب (من الغرب وليس من الغربة) حالت بين كثيرين وبين الهضم الثقافي الناشئ عن تلاقح الثقافات والحضارات، فاستسهل الأدعياء النقل وغلب عليهم التقليد، بعد أن سبقهم اليه رجال المؤسسة الدينية الرسمية، ممن استسهلوا النقل واستصعبوا الاجتهاد، وسقط الفرق بين الناقل عن الغير الغربي، والناقل من كتب التراث القديم بغير تصرف، وانتشرت جماعات وعناصر كثيرة ليس لها من وظيفة غير تأصيل الفكر الانعزالي وترويج ثقافة الفتنة، والدفاع عن قيم الاستبداد، والانغماس في مستنقع الفساد، واستمراء التبعية. وكان الوعي العام بالهوية هو الضحية الحقيقية لكل هذا، ولم يقتصر دور هؤلاء على التشكيك في الهوية انما دعوا الى طمسها والغائها، وقادوا حملات وحروبا لا هوادة فيها ضد الوحدويين العرب.

وأصبحت مسوغات الحصول على المغانم هي التركيز على عدم معقولية هدف الوحدة واستحالته، بينما لا يجرؤون على التفوه بهذا اللغو عن الولايات المتحدة، أو المملكة المتحدة، أو ألمانيا، أو ايطاليا، أو ماليزيا، أو روسيا أو سويسرا، وغيرها من كيانات موحدة أو اتحادية.. كان آخرها الاتحاد الأوروبي.. وكأن العرب من طينة عجينتها التفتيت، وديدنها التقسيم، ولا يحملون غير الجينات الانفصالية. ومشكلة الوحدويين العرب، على الرغم من أنهم الأكثر شجاعة في الجهر بالرأي، والأصلب دفاعا عن الهوية، مشكلتهم تتلخص في ضعف أدواتهم التنظيمية والمؤسسية، وغياب الدولة الأم، وقد تكون الصحوة القومية الراهنة عاملا يساعد في علاج هذا القصور التنظيمي. ومع ذلك ما زالت الظاهرة في حاجة الى المزيد من الاهتمام والمتابعة والطرح.

* كاتب من مصر يقيم في لندن

العراق: جرائم الاحتلال الامريكي تستهدف الجميع

هيفاء زنكنة *

■ قرأت منذ يومين خبرا مضحكا مبكيا. نص الخبر الذي تناقلته وكالات الانباء هو: (هدد وزير التجارة العراقي عبد الفلاح السوداني باعادة النظر في الاتفاقات التجارية مع أستراليا، بعد ان أطلق حراس أمن أستراليون النار على موكبه يوم 21 حزيران (يونيو) فقتلوا أحد حراسه. وافاد المتحدث باسم الوزارة محمد حنون، ان الوزير يحمل الحكومة الاسترالية مسؤولية الحادث ويطالبها بتقديم اعتذار رسمي ودفع تعويضات). الخبر مبك لان قوات الاحتلال متعددة الجنسيات ومعها المرتزقة او ما يسمى بالحراس الامنيين تواصل، يوميا، رش الموت في وطننا بدون ان تقوم الحكومة العراقية المنتخبة افتراضا بأي فعل حقيقي لوضع حد لذلك.

من ناحية ثانية، الخبر مضحك لما ترتب على الحادث من مطالبة وتهديد. فقد قام الوزير وبمجرد تعرض موكبه الشخصي الى اطلاق النار الى اولا تحميل الحكومة الاسترالية المسؤولية. ثانيا مطالبتها بالاعتذار. ثالثا دفع التعويضات ورابعا التهديد باعادة النظر في الاتفاقات التجارية ما بين البلدين.

يتبين لنا من قراءة الخبر بأن اعلان موقف واضح وصريح من انتهاكات وجرائم قوات الاحتلال من قبل وزراء ومسؤولي (الحكومة العراقية) هي مسألة شخصية بحتة متروكة لكل وزير ومسؤول على حدة يتخذ منها موقفا ايجابيا او سلبيا اذا ما حدث ومسته شخصيا فقط. ولاعلاقة للوزير او المسؤول، وهو المنتخب افتراضا، بما يجري لابناء الشعب، يوميا من قبل القوات ذاتها، وان زادت على ما تعرض له شخصيا مئات المرات. لذلك لم يشر الوزير الى وجود قوات الاحتلال وتمتعها بالحصانة الكلية من المساءلة امام القانون العراقي المدني والجنائي مهما ارتكبت من جرائم وانتهاكات بحق أهلنا. بل وتناسى بان حكومته قد طلبت، حال تشكيلها، تمديد دعوة (القوات متعددة الجنسيات ومرتزقتها) الى البقاء في العراق. ثم نستنتج، وهنا لب المهاة، بان وزير التجارة، ومن خلال تهديده باعادة النظر في العلاقات التجارية مع استراليا، يتصرف وكأن وزارة التجارة ملك شخصيا له، أو حديقة ملحقة ببيته. وكأنه ليس وزيرا في حكومة ذات برنامج سياسي أعلنه رئيس وزرائه عند تشكيل الوزارة، وكأن المعاهدات التجارية التي تربط ما بين حكومتين تخضع للحظات غضب الوزير الشخصية وليس للسياسة العامة للدولة او الحكومة.

هذه الحادثة التي تمنحنا مثالا على مصداقية تمثيل حكومة الاحتلال لمصالح المواطن والحرص على حياته، تعيد الى اذهاننا، حدثا مشابها وقع في ظل الحكومة السابقة. حين (احتج سمير الصميدعي، سفير العراق في الامم المتحدة، بشدة في رسالة الكترونية بعث بها الى زملائه في الامم المتحدة وحصلت وكالة فرانس برس على نسخة منها على مقتل ابن عمه محمد الصميدعي برصاص المارينز الامريكيين في قريته في بلدة حديثة بالعراق. خلال عملية تفتيش من قبل المارينز في 25 حزيران (يونيو) 2005. واكد السفير العراقي الذي روى بالتفصيل ظروف الحادث، ان جريمة نكراء قد ارتكبت وستكون عواقبها وخيمة لأنها تسيء الى المشروع العراقي).

وهي جريمة استنكرناها بقوة لانها واحدة من الجرائم اليومية المرتكبة بحق أهلنا جميعا بغض النظر عن معتقداتهم واديانهم واعراقهم وليس لانها جريمة قتل او اعتداء اصابتنا شخصيا وعلى الرغم من معرفتنا بان ما يتحدث عنه الصميدعي هو مشروع امريكي وليس عراقيا.

ولم نكن قد سمعنا صوت الصميدعي مستنكرا جرائم الاحتلال ومجازره وانتهاكاته في مجال حقوق الانسان قبل جريمة قتل ابن عمه، التي وصفها بانها (خيانة للشعب الامريكي الذي يقدم تضحيات غالية وخيانة للشعب العراقي وجميع الوطنيين العراقيين الذين وضعوا ثقتهم في الولايات المتحدة). وان سارع واستعاد صمته الوقور، مباشرة، بعد ذلك ليستمر في اداء دوره المطلوب في ظل الاحتلال، متناسيا تهديداته بالعواقب الوخيمة واساءة جرائم القتل المرتكبة من قبل قوات الاحتلال الى (المشروع العراقي)!

اليوم، يحيط الوزراء والمسؤولون انفسهم بسياج الصمت المتواطئ بينما ينام أهلنا على جريمة قتل ويصبحون على جريمة قتل. كل واحدة منها تصيب مواطنا عراقيا يحمل اسما وتاريخا وهوية. تصيب كل واحد بشكل شخصي حين تستهدف افراد عائلته، بيته، شرفه، كرامته وعزة نفسه. اليوم، تنطلق الاصوات المستقلة الحريصة على حقوق الانسان لتدين جرائم الاحتلال لا باعتبارها جرائم تمس شخصا واحدا حدث وان كان قريبا او حارسا لوزير بل لانه مواطن عراقي من حقه على العالم كله ان يتمتع بكل حقوق الانسان واولها حق الحياة بعزته وكرامته.

من هذا المنطلق، وجهت خمسون منظمة وشخصية حقوقية، منذ أيام، الى الرأي العام العالمي مذكرة حول انتهاكات حقوق الانسان في العراق، منددة بمسلسل المجازر التي ترتكبها قوات الاحتلال. من بينها مجزرة حديثة (غرب العراق) في تشرين الثاني (نوفمبر) من العام الماضي، التي راح ضحيتها نحو 24 مدنياً قتلوا بدم بارد على يد القوات الامريكية المحتلة.

وتشير المذكرة الى (ان فضيحة الاسحاقي وحديثة وقبلها فضيحة التعذيب في سجن ابو غريب وما تردد من استخدام الفسفور الابيض المحرم دولياً وغيرها من الممارسات والاعمال المنسوبة الى القوات الامريكية تشكل اعمالاً جرمية تستحق المساءلة عن مرتكبيها ومرؤوسيهم الذين لا يمكن لهم التذرع بعدم معرفتهم او ايجاد مبررات للتغطية عليها او تبريرها او التنصل من تبعاتها، وذلك طبقا لاتفاقيات جنيف لعام 1949 وملحقيها ووفقا لقواعد القانون الدولي الانساني.

اننا نحن الموقعين على هذه المذكرة والنداء ننashد الرأي العام العالمي في كل مكان وجميع المنظمات الحقوقية الدولية لرفع صوتها عالياً لاستنكار هذه الجرائم والمطالبة بتقديم المرتكبين الى القضاء وكشف الحقيقة كاملة وإحقاق العدالة وندعو مجلس الامن الدولي والامم المتحدة وجميع المنظمات الدولية الى تحمّل مسؤولياتها والضغط على الولايات المتحدة بكل الوسائل الممكنة لاحترام قواعد القانون الدولي الانساني وانهاء احتلالها للعراق وتمكين شعبه من تقرير مصيره، كما ندعو الحكومة العراقية الى تحمّل مسؤوليتها كاملة دون اية تبريرات او ذرائع ومواصلة الجهود لمطالبة القوات الامريكية بالتوقف عن ارتكاب مثل هذه الاعمال والكشف عن ملابسات هذه الجرائم وتقديم المرتكبين الى القضاء، سواءً من قوات الاحتلال او من المرتكبين الذين ينسبون الى اجهزة الشرطة والحرس الوطني والاجهزة الامنية العراقية.

لم يعد مقبولا الصمت عن هذه الجرائم، فالصمت يعني التواطؤ ولا بد من تقديم العسكريين الامريكيين الى العدالة واتخاذ اجراءات رادعة تحول دون تمكين المرتكبين من الافلات من المسؤولية الجنائية والجزاء العادل).

ولئلا يقول لنا الوزراء والمسؤولون كما فعل بوش والمالكي عندما سئلا عن مجزرة حديثة، بانهم لم يعرفا بما حدث الا من خلال اجهزة الاعلام، سأكرر، توثيقا، اسماء ضحايا الاحتلال في حديثة. في البيت الاول قتلت سبعة من عائلة عبد الحميد حسن علي وهو مقعد في السادسة والسبعين من عمره، وزوجته الجدة خميسة طعمة علي (66 عاما)، ومعهما الطفل عبد الله وليد وجرح الطفلان عبد الرحمن (5 أعوام) والطفلة ايمان (8 أعوام). في البيت الثاني قتل ثمانية افراد من عائلة يونس سليم خفاف بضمنهم بناته نور وصبا وزينب وعائشة (اعمارهن بين 14 و3 سنوات) وابنه محمد (8 سنوات). قتلهم المارينز الواحد بعد الاخر ثم رموا القنابل اليدوية في المطبخ والحمام لتفجير البيت.

في البيت الثالث قتل اربعة اخوة من عائلة احمد. كما قتل اربعة من طلاب معهد التكنولوجيا في الصقلاوية كانوا في سيارة اجرة مع السائق. وهم خالد ووجدي الزاوي ومحمد بتال محمود واكرم حامد فليح.

سنحكي للوزراء والمسؤولين، ايضا، ما جرى في الاسحاقي. سأروي للوزير السوداني الغاضب جدا لما اصاب موكبه والسفير الصميدعي لما اصاب ابن عمه، قصة فائز هراط المعلم في مدرسة الاسحاقي الابتدائية. وهو مواطن عراقي لا اعرفه شخصيا ولا اظن احدا ممن وقع النداء اعلاه يعرفه شخصيا. هاجمت المروحيات الامريكية والقوات الارضية بيت المعلم فائز هراط وقيدّت جميع افراد عائلته. زوجته وثلاثة من اطفاله وشقيقته واطفالها الثلاثة ووالده وامرأة من اقاربهم. ثم قتلتهم القوات الامريكية جميعا. تشير التقارير العراقية وفيديو البي بي سي المتوفر للجميع الى ان الاطفال الذين قتلوا تراوحت اعمارهم ما بين شهرين وست سنوات. ولم يشفع لهم صغر عمرهم. وبعد قتل العائلة عمداً واستهتاراً قامت قوات الاحتلال بتفخيخ المنزل وتفجيره بالكامل على الضحايا المغدورين، ثم قصفته بالطائرات لإخفاء هذه الجريمة. هذه واحدة من مجازر عديدة ترتكبها يوميا قوات الاحتلال متعددة الجنسيات التي جدد المالكي والطالباني ووزراؤهما مدة بقائها في وطننا، ويتحملون، مهما عصبوا عيونهم، أوزارها.

* كاتبة من العراق

القدس العربي

يومية سياسية مستقلة

تطبع في لندن ونيويورك وفرانكفورت وتوزع في جميع انحاء العالم

الاشتراكات:

الاشتراك السنوي 450 جنيها استرلينيا في عموم بريطانيا و 750 دولارا امريكيا للوطن العربي وخارج بريطانيا بما في ذلك اجور البريد.

الناشر:
مؤسسة القدس العربي للنشر والاعلان

رئيس التحرير:
عبد الباري عطوان

المقر الرئيسي (لندن): 164/166 كنج ستريت، همرسميث، لندن دبليو 6 او كيو يو

هاتف: 8008 741 ـ 0208 (6 خطوط) ـ

فاكس: 8902 741 ـ 0208 أو 7637 748 ـ 0208

مكتب القاهرة: 43 أ شارع قصر النيل ـ الدور الاول ـ شقة رقم (2). هاتف/فاكس: 3901523(202)

مكتب المغرب: 80 شارع فال ولد عمير شقة 7 الطابق الرابع ـ الرباط. هاتف/ فاكس: 770594(212 37)

مكتب عمان: شارع الصحافة مجمع البداد التجاري الطابق الرابع.

هاتف: 5337920 فاكس: 5337928 (9626)

مكتب باريس: هاتف ـ فاكس: 57364 420 (331)

Al-Quds Al-Arabi
daily Independent News Paper
Published In London, New York and Frankfurt by Al Quds Al- Arabi Publishing LTD
Circulated in Europe, Middle East, North Africa and North America.
Editor In Chief
ABDEL BARRI ATWAN

Head Office (London): 164-166 King Street, Hammersmith, London W6 0QU England
Tel: 0208-741 8008 (6 Lines) Fax: 0208-741 8902 / 748 7637
email: alquds@alquds.co.uk * Internet: www.alquds.co.uk
Cairo Office: 43 a Kasser Al Neel St, First Floor, Flat No (2).
Tel/Fax: (202) 3901523
Morocco Office: 80 Fal Ould Omeir Str. Flat No.7 - Rabat - Morocco
Tel/Fax: (212 37) 770594
Amman Office: Al Sahafa St. Badad Business Complex.
Tel: (9626) 5337920 Fax: 5337928
Paris Office: Tel / Fax: (331) 420 57364